القاضي عياض ومنهجه في تحقيق النصوص

الأستاذ: يوسف بن شيخ – جامعة الجلفة

ملخص المقال

القاضي عياض ومنهجه في تحقيق النصوص

القاضي عياض هو أبو الفضل بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض ابن محمد بن موسى بن عياض اليحصبي، سبتي الدار والميلاد أندلسي الأصل، وُلِد بسَبْتَة في النّصف من شعبان سنة 476ه، إمام وقته في الحديث وعلومه والنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، عالماً بالتفسير وجميع علومه فقيهاً أصولياً، بصيراً بالأحكام عاقداً للشروط حافظاً لمذهب مالك –رحمه الله تعالى–، أمّا منهجه في تحقيق النصوص يتمثل فيما يلي:

1- صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وذلك من خلال صحة عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه.

2- مقابلة النسخ بعضها ببعض، وهذا من أجل استدراك السقط والتحريف والتصحيف والأخطاء اللغوية والإملائية والصرفية.

3- إصلاح الخطأ وضبط الألفاظ المشكلة.

4- علاج السقط والزيادة في الحاشية.

5- تقييد الحروف المهملة وضبطها.

Research summary in English

Judge Ayyad is Abu al-Fadl ibn Musa ibn Ayaz ibn Amr ibn Musa bin Ayaz ibn Muhammad ibn Musa ibn Ayaz Al-Yahsobi. He is of Andalusian origin, and was born in Ceuta on the second half of Sha'ban 476 AH. He was Imam of his time in the Hadith and its sciences, grammar, language of the Arabs and their days and genealogy. He had a great knowledge in interpretation and all its Sciences. He was a jurist, has a great knowledge about provisions, holder of conditions, memorized the doctrine of Imam Malek.

His approach in investigating texts is as follow:

1. Validity of attributed books to their authors, by making sure it's correct from their titles, their writers and the attribution to their writers.
2. Comparing copies each other for retracting distortion, diacritics. language, grammatical and spelling mistakes
3. Correct the mistakes and adjust the formed pronunciation.
4. Treating the deletion and addition in footnote.
5. Adjust and restrict neglected letters.

مقدمة

تشكل المخطوطات هوية الأمة الإسلامية وحضارتها وثقافتها الأصيلة، فكان من الضروري إحياء التراث، ويكمن هذا في تحقيق المخطوطات ضمن منهجية صحيحة موثقة بقدر الإمكان مع الوقوف على صحة عنوان الكتاب ومتنه، واسم مؤلفه وصحة نسبة الكتاب إليه، وكل هذا يتطلب من المحقق الدراية الكافية في علم تحقيق المخطوطات، وعند الرجوع إلى علماء المسلمين الأوائل نجد أنهم وضعوا ضوابط وقواعد لإخراج النصوص في صورة كما أرادها مؤلفوها، يقول عبد السلام هارون: "وليس إحياء التراث أمرا حديثا، بل هو عمل طبيعي قامت به الأجيال القديمة على امتداد الدهر وعلى صور شتى من نشر، أو تلخيص، أو نقد، أو تعليق، فكم قد رأينا من كتب قديمة خلفها أصحابها فقام الناسخون والوراقون بإحيائها وإذاعتها على نطاق واسع"[1]، وحتى يتحقق هذا الأمر يجب من معارضة النصوص بعضها ببعض وتصحيحها وتوثيقها، وفي هذا الصدد يقول القاضي عياض: "وقد روي عن زيد بن ثابت أنه قال: كنت أكتب الوحي عند رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وهو يملي علي، فإذا فرغت، قال: اقرأه، فأقرأه، فإن كان فيه سقط أقامه." [2]

من خلال هذه الديباجة يمكن طرح إشكالية رئيسية مفادها كالتالي: كيف كان منهج القاضي عياض في تحقيق النصوص؟

للإجابة على هذه الإشكالية جعلت الخطة التالية:

المبحث الأول: السيرة الذاتية والعلمية للقاضي عياض

المبحث الثاني: منهج القاضي عياض في تحقيق النصوص

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث

المبحث الأول: السيرة الذاتية والعلمية للقاضي أبي الفضل عياض

المطلب الأول: السيرة الذاتية للقاضي أبي الفضل عياض [3]

الفرع الأول: اسمه وكنيته ونسبه

1- **اسمه ونسبه:** عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض ابن محمد بن موسى بن عياض اليحصبي.

2-**كنيته:** أبو الفضل [4].

3- **نسبته:** سبتي الدار والميلاد أندلسي الأصل، قال ولده محمد: كان أجدادنا في القديم بالأندلس ثم انتقلوا إلى مدينة فاس وكان لهم استقرار بالقيروان لا أدري قبل حلولهم بالأندلس أو بعد ذلك وانتقل عمرون إلى سبتة بعد سكنى فاس[5].

الفرع الثاني: مولده، نشأته، وفاته

أولا: مولده

وُلِد بسَبْتَة في النّصف من شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة، وأصله من الأندلس، ثمّ انتقل أحد أجداده إلى مدينة فاس، ثمّ من فاس إلى سَبْتَة[6].

ثانيا: نشأته

قال أبو القاسم بن بشكوال في كتاب الصلة: دخل القاضي عياض الأندلس طالباً للعلم، فأخذ بقرطبة عن جماعة، وجمع من الحديث كثيراً، وكان له عناية كبيرة به والاهتمام بجمعه وتقييده، وهو من أهل التفنن في العلم والذكاء واليقظة، استقضى بسبتة مدة طويلة حُمدت سيرته فيها ثم نقل عنها إلى قضاء غرناطة فلم تطل مدته فيها وقدم علينا قرطبة فأخذنا عنه[7]، كان إمام وقته في الحديث وعلومه والنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم[8]، كان عالماً بالتفسير وجميع علومه فقيهاً أصولياً، بصيراً بالأحكام عاقداً للشروط حافظاً لمذهب مالك رحمه الله تعالى شاعراً مجيداً رباناً من الأدب خطيباً بليغاً صبوراً حليماً جميل العشرة جواداً سمحاً كثير الصدقة دءوباً على العمل صلباً في الحق[9].

ثالثا: وفاته

قال ابن بشكوال: توفي القاضي عياض مغربًا عن وطنه في وسط سنة أربع وأربعين وخمسمائة. قال ولده محمد: توفي في ليلة الجمعة نصف الليلة التاسعة من جمادى الآخرة ودفن بمراكش[10].

من خلال هذا المطلب نستخلص أن السيرة الشخصية للقاضي عياض تتمثل فيما يلي: هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض ابن محمد بن موسى بن عياض اليحصبي سبتي الدار والميلاد أندلسي الأصل، الفقيه الأصولي، الحافظ لمذهب مالك رحمه الله تعالى الشاعر الأديب الخطيب البليغ، ولد في

شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة للهجرة، وتوفي في ليلة الجمعة نصف الليلة التاسعة من جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وخمسمائة للهجرة ودفن بمراكش .

المطلب الثاني: السيرة العلمية للقاضي أبي الفضل عياض

الفرع الأول: شيوخه

أخذ عن القاضي أَبِي عَبْد الله محمد بْن حَمْدين، وأبي الحسين سِراج بن عبد الملك، وأبي محمد بْن عَتّاب، وهشام بْن أحمد، وأبي بحر بْن العاص، وطبقتهم، وحمل الكثير عَنْ أَبِي عليّ بْن سُكّرة، وعُني بلقاء الشّيوخ والأخذ عَنْهُمْ، وتفقَّه عَلَى الفقيه أَبِي عبد الله محمد بْن عيسى التّميميّ، القاضي، السَّبْتيّ، والقاضي أَبِي عبد الله محمد بْن عبد الله المَسِيليّ[11]، ومن شيوخه أيضا: القاضي أبو الوليد بن رشد قال صاحب الصلة البشكوالية: وأظنه سمع من ابن رشد وقد اجتمع له من الشيوخ – بين من سمع منه وبين من أجاز له: مائة شيخ[12].

الفرع الثاني: تلامذته

روى عَنْهُ خلْقٌ كثير، منهم: عبد الله بن محمد الأشيري، وأبو جعفر بْن القَصِير الغَرْناطيّ، وأبو القاسم خَلَف بْن بَشْكُوَال، وأبو محمد بْن عُبَيْد اللَّه، ومحمد بْن الحسن الجابريّ[13].

الفرع الثالث: مؤلفاته

وله التصانيف المفيدة البديعة منها: إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى – صلى الله عليه وسلم–، الناس عنه وطارت نسخه شرقاً وغرباً، وكتاب مشارق الأنوار في تفسير غريب حديث الموطأ والبخاري ومسلم وضبط الألفاظ والتنبيه على مواضع الأوهام والتصحيفات وضبط أسماء الرجال، كتاب التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة جمع فيه غرائب من ضبط الألفاظ وتحرير المسائل، كتاب ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، كتاب الإعلام بحدود قواعد الإسلام، كتاب الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع، وكتاب بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، كتاب الغنية في شيوخه، كتاب المعجم في شيوخ بن سكرة، كتاب نظم البرهان على حجة جزم الأذان، كتاب مسألة الأهل المشروط بينهم التزاور، ومما لم يكمله: المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان، كتاب العيون الستة في أخبار سبتة، كتاب غنية الكاتب وبغية الطالب في الصدور والترسل، كتاب الأجوبة المحبرة على الأسئلة المتخيرة، كتاب أجوبة القرطبيين، كتاب أجوبته عما نزل في أيام قضائه من نوازل الأحكام في سفر[14].

المبحث الثاني: منهجه في تحقيق النصوص

إن البحث عن منهج القاضي عياض في تحقيق النصوص لهو من الأهمية الكبيرة التي تعين المحقق إلى معرفة خطوات التحقيق التي سار عليها الأقدمون لا سيما علماء الحديث، وحتى يتسنى للمحقق هذا الأمر يجب عليه قراءة كتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع قراءة متفحصة ومتأملة، والتي من خلالها يستخرج قواعد التحقيق ابتداء من كيفية التعرف على قراءة الخط، ودراسة صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفة، وانتهاء بوضع الفهارس، وعلى هذا الأساس فإن منهج القاضي عياض في تحقيق النصوص يتمثل فيما يلي:

أولا: صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه

يعتبر صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه من الأمور الضرورية التي يجب على المحقق أن يعتني بها؛ لأن تحقيق المخطوط يقصد به بذل عناية خاصة به حتى يصح عنوانه، واسم مؤلفه، ويثبت نسبة الكتاب إليه، ويكون متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه، وعلى هذا الأساس نجد العلماء القدامى اهتموا بالنقد الخارجي (السند) أيما اهتمام، حيث له دور كبير في توثيق النصوص، قال ابن المبارك: " لولا الإسناد لقال كلّ من شاء كلّ ما شاء "[15] وقال أيضا: "لولا الإسناد لذهب الدين، ولقال امرؤ ما شاء أن يقول"[16]، وقال الأوزاعي: "ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد"[17]، وقال سفيان بن عيينة: "حدث الزهري يوما بحديث. فقلت: هاته بلا إسناد. فقال الزهري: أترقى السطح بلا سلم"[18]؛ لذلك عني المحدثون بتحقيق الأسانيد والبحث فيها، لما أنه كثيرا ما يتوصل عن طريق السند إلى نقد للمتن لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق البحث في السند، وقد بذل المحدثون غاية الجهد في تتبع الأسانيد وتقصيها حتى رحلوا من أجلها في البلاد، وجالوا في الآفاق، لكي يعثروا على سند، أو لكي يبحثوا في سند صعب عليهم أمره[19]، وفي هذا الصدد يقول القاضي عياض: اعلم أن طريق النقل ووجوه الأخذ وأصول الرواية على أنواع كثيرة ويجمعها ثمانية ضروب، وكل ضرب منها له فروع وشعوب، ومنها ما يتفق عليه في الرواية والعمل، ومنها ما يختلف فيهما جميعا أو في أحدها، **أولها**: السماع من لفظ الشيخ، **ثانيها**: القراءة عليه، **ثالثها**: المناولة[20]، **رابعها**: الكتابة، **خامسها**: الإجازة، **سادسها**: الإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته، **سابعها**: وصيته بكتبه له، **ثامنها**: الوقوف على خط الراوي فقط[21].

نلاحظ من خلال كلام القاضي عياض أن منهجه في صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه يتمثل في صحة الإسناد الذي أساسه النقل عن الشيخ، ويكون بالسماع مباشرة من الشيخ، أو بالقراءة عليه، أو بالمناولة، أو بالكتابة عليه، أو الإجازة، أو يعلن الشيخ أن هذا الطالب يروي عنه كتبه، أو يوصي بكتبه له، أو يقف على كتاب بخطّ محدّث مشهور يعرف خطّه ويصحّحه، فهو لا يهتم بالشكل الخارجي فقط، بل يذهب إلى تحقيق النص وتوثيقه وينقده نقدا داخليا، وهذا ما يسمى بعلل المتن. والله أعلم.

والله أعلم.

ثانيا: مقابلة النسخ

ويتم ذلك باختيار نسخة الأصل بعد مقابلة النسخ، وتعد نسخة المؤلف التي كتبها من أعلى المراتب، تليها النسخة التي قرأها المؤلف أو قرئت عليه وأثبت بخطه أنه قرأها أو قرئت عليه، وتليها النسخة التي نقلت عن نسخة المصنف أو عورضت بها أو قوبلت عليها، ثم النسخة التي كتبت في عصر المؤلف...وهكذا[22]، قال السخاوي: ويحصل العرض إما بالأصل الذي أخذه عن شيخه بسائر وجوه الأخذ الصحيحة (التحمل)، ولو كان الأخذ إجازة، أو بأصل أصل الشيخ الذي أخذه الطالب عنه المقابل به أصله، أو بفرع مقابل بالأصل مقابلة معتبرة موثوقا بها، أو بفرع قوبل كذلك على فرع، ولو كثر العدد بينهما[23]، وبمقابلة النسخ بعضها ببعض يعرف وجه التماثل أو الاختلاف، فيستدرك من خلالها السقط والتحريف والتصحيف والأخطاء اللغوية والإملائية والصرفية إلى أن

يحصل على نص يكون أقرب ما يكون لنص المؤلف، وفي هذا الصدد يقول القاضي عياض: وقد روي عن زيد بن ثابت أنه قال: كنت أكتب الوحي عند رسول الله –صلى الله عليه مسلم- وهو يملي عليَّ، فإذا فرغت، قال: اقرأه، فأقرأه فإن كان فيه سقط أقامه[24]، وقال أيضا: فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا حرفا حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقته له ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة، نعم ولا على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح، فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ، والقلم يطغى[25]، فهو بذلك يؤكد على أن الذي يقابل النسخ بعضها ببعض أن يكون منتبها لما تختلف فيه الرواية كي لا تختلط وتشتبه عليه، يقول القاضي عياض: هذا مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه وإلّا تسوّدت الصّحف وأخلطت الرّوايات و لم يَحلّ صاحبها بطائل وأولى ذلك أن يكون الأمّ على رواية مختصّة ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت أو من نقص أعلم عليها أو من خلاف خرج في الْحواشي وأعلّم على ذلك كلّه بعلامة صاحبه من اسمه أو حرف منه للاختصار لا سيّما مع كثرة الخلاف والعلامات[26].

من خلال هذا يتبين منهج القاضي عياض في مقابلته للنسخ بأن يجعل الأم على رواية خاصة، ثم ما كان من خلاف في غيرها كتبه على الهامش من غير تغيير مع ذكر اسمه أو يرمز إليه بحف من حروفه، ويتحقق هذا عند كثرة الاختلاف بين النسخ، وبالتالي يجب على المحقق أن يكون دقيقا في النسخ يقظا للرموز التي يستعملها في الهامش أثناء المقابلة. والله أعلم.

ثالثا: إصلاح الخطأ وضبط الألفاظ المشكلة

قال القاضي عياض: جرى رسم المشايخ وأهل الضّبط في هذه الحروف المشكّلة والكلمات المشتبهة إذا ضبطت وصحّحت في الكتاب أن يرسم ذلك الحرف المشكل مفردا في حاشية الكتاب قبالة الحرف بإهماله أو نقطه أو ضبطه ليستبين أمره ويرتفع الإشكال عنه ممّا لعلّه يوهمه ما يقابله من الأسطار فوقه أو تحته من نقط غيره أو شكله لا سيّما مع دقّة الكتاب وضيق الأسطار فيرتفع بإفراده الإشكال[27]، وقال أيضا: ولا يكتب صح إلا ما على سبيله إما عند لحقه أو إصلاحه أو تقييد مهمله، وشكل مشكله ليعرف أنه صحيح بهذه السبيل قد وقف عليه عند الرواية واهتبل بتقييده، فإن كان اللفظ غير صحيح في اللسان إما في إعرابه أو بيانه أو فيه اختلاف من تصحيف أو تغيير أو نقص من الجلة أخلت بمعنى أو بتر من الحديث ما لا يتم إلا به، وإما لتقصير في حفظ راوية أو للاختصار وتبين عين الحديث بلفظه منه لإيراده على وجهه وهو الباب الذي يسميه أهل الصنعة الإرداف أو بتقديم أو بتأخير قلب مفهومه ونثر منظومه فهذا الذي جرت عادة لأهل التقييد أن يمدوا عليه خطأ أو مثل الصاد ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها لئلا يظن ضربا (ضـــ) ويسمونه ضبة ويسونه تمريضا كأنها صاد التصحيح كتبت بمدها وحذفت حاؤها ليفرق بين ما صح لفظا ومعنى وذلك أنه صح من جهة الرواية وضعف من جهة المعنى فلم يكمل عليه التصحيح وكتب عليه هذا علامة على مرضه ولئلا يرتاب في صحة روايته ويظن الناظر في كتابه مهما وقف عليه يوما ملحونا أو مغيرا أنه من وهمه وغلطه لا من صحة سماعه فنبه بالتمريض عليه على وقوفه عليه عند السماع ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد قد يخرج له وجها صحيحا ويظهر له في صحة معناه ولفظه حجة

له تظهر هذا ففوق كل ذي عل عليم، ويسمى هذا التمريض ضبة أي أن الحرف مقفل بها لا يتجه لقراءة كما أن الضبة مقفل بها[28].

من خلال كلام القاضي عياض في كتابه الإلماع يتضح أن منهجه في تصحيح الخطأ الذي يقع في النسخة الأم عند مقابلتها بالنسخ الفرعية، فإن كان اللفظ غير صحيح إما في إعرابه أو فيه تصحيف أو تغيير أو نقص من الجملة أخلت بالمعنى أو تقديم أو تأخير عبارة مما أدى إلى تغيير المعنى، فإن القاضي عياض جعل ضوابط وقواعد لهذا الأمر؛ حيث تكتب علامة (صح) صغيرة عند الكلام الذي صح رواية ومعنى، وما أشكل عليه و لم يظهر له وجهه يمد عليه خطا أوله مثل الصاد ولا يلزق بالكلمة المعلّم عليها، كيلا يظن ضربا، وكأنه صاد، وصورته (صـــ)، ويسمى التمريض أو التضبيب، وفي هذا الصدد يقول ابن الصلاح في مقدمته: من شأن الحذاق المتقنين العناية بالتصحيح والتضبيب والتمريض .أما التصحيح: فهو كتابة (صح) على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلاّ فيما صح روايته ومعنى غير أنه عرضة للشك أو الخلاف فيكتب عليه صح ليعرف أنه لم يغفل عنه وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه، وأما التضبيب –ويسمى أيضا : التمريض– فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظا أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذا عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحفا، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذلك، فيمد على ما هذا خط، أوله مثل الصاد ولا يلزق بالكلمة المعلّم عليها، كيلا يظن ضربا، وكأنه صاد التصحيح بمدها دون حائها، كتبت كذلك، ليفرق بين ما صح مطلقا من جهة الرواية وغيرها، وما صح من جهة الرواية دون غيرها، فلم يكمل عليه التصحيح. وكتب حرف ناقص على حرف ناقص، إشعارا بنقصه ومرضه، مع صحة نقله وروايته، وتنبيها بذلك لمن ينظر في كتابه، على أنه قد وقف عليه، ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يخرج له وجها صحيحا، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن. ولو غيّر ذلك وأصلحه على ما عنده، لكان متعرضا لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيّروا، وظهر الصواب فيما أنكروه، والفساد فيما أصلحوه[29]. والله أعلم.

أما ضبط الألفاظ المشكلة فقال القاضي عياض عنها: أولى الأشياء بالضّبط أسماء النّاس لأنّه لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدلّ عليه ولا بعده شيء يدلّ عليه[30]. من خلال كلامه أنه يجب أن تضبط الأسماء بالشكل التام حتى لا تختلط الأعلام، قال أبو زرعة ورأيت عفّان بن مسلم يحضّ أصحاب الحديث على الضّبط والتّقييد إذا أخذوا عنه[31]، وقال أبو عليّ الحافظ روي عن عبد اللّه بن إدريس الكوفيّ قال: لما حدّثني شعبة بحديث أبي الحوراء السّعديّ عن الحسن ابن عليّ كتبت أسفله حور عين لئلّا أغلط يعني فيقرأه أبا الجوزاء لشبهه به في الخّطّ، وأبو الحوراء بالحاء والرّاء هو ربيعة بن شيبان، وأمّا أبو الجوزاء بالجيم والزّاي فهو أوس بن عبد اللّه الرّبعيُّ عن ابن عبّاس، وأبو الجوزاء مثله أيضا أحمد بن عثمان النّوفليّ من شيوخ مسلم والنّسائيّ، وهكذا جرى رسم المشايخ وأهل الضّبط في هذه الحروف المشكّلة[32]، وعليه يشكل فيما يُشْكِلُ وَيُشْتَبَه.

رابعا: علاج السقط في الحاشية

يقول القاضي عياض: أما تخريج الملحقات لما سقط من الأصول، فأحسن وجوهها ما استمر عليه العمل عندنا(أي في المغرب والأندلس) من كتابة خط بموضع النقص، صاعدا إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية، انعطافا يشير إليه، ثم يبدأ في الحاشية باللّحق، مقابلا للخط المنعطف بين السطرين، ويكون كتابها صاعدا إلى أعلى الورقة، حتى ينتهي اللّحق في سطر هناك أو سطرين أو أكثر على مقداره. ويكتب آخره: صح، وبعضهم يكتب آخره (بعد التصحيح رجع)، وبعضهم يكتب (انتهى اللحق)، وبعضهم يكتب (أصل)، واختار بعض أهل الصنعة من أهل أفقنا وهو اختيار القاضي أبي محمد بن خلاد من أهل المشرق، ومن وافقه على ذلك أن يكتب في آخر اللحق الكلمة المتصلة به من الأم ليدل على انتظام الكلام، وقد رأيت هذا في غير كتاب بخطّ من يلتفت إليه، وليس عندي باختيار حسن، فربّ كلمة قد تجيء في الكلام مكرّرة مرّتين وثلاثا لمعنى صحيح، فإذا كرّرنا الحرف آخر كلّ لحق لم يؤمن أن يوافق ما يتكرّر حقيقة، أو يشكل أمره، فيوجب ارتيابا وزيادة إشكال، والصّواب التّصحيح عند آخر تمام اللّحق، ولا فرق بين آخر سطر من اللّحق وبين سائر سطور الكلام في انتظام اللّحق، وفائدة كتابه صاعدا في الحاشية إلى أعلى الورقة؛ لئلّا يجد بعده نقصا وإسقاطا آخر، فإن كنّا كتبنا الأوّل نازلا إلى أسفل وجدنا الحاشية بهِ ملأى فلم نجد حيث نخرجه، فإن كنّا كتبنا كلّ ما وجدنا صاعدا فما وجدناه بعد ذلك من نقص وجدنا ما يقابله من الحاشية نقيّا لإلحاقه، ولذلك يجب أن يكون التّخريج أبدا إلى جهة اليمين؛ لأنّك إن خرجت إلى جهة الشّمال ربّما وجدت في السّطر نفسه تخريجا آخر فلا يمكن إخراجه أمامه؛ لأنّه كان يشكل التّخريجان فيضطرّ إلى إخراجه إلى جهة اليمين فتلتقي عطفة تخريج جهة الشّمال مع عطفة تخريج ذات اليمين أو تقابلها فيظهر كالضّرب على ما بينهما من الكلام أو يشكل الأمر، وإذا كانت العطفة الأولى إلى جهة اليمين وخرجت الثّانية إلى جهة الشّمال لم يلتقيا فأمن من الإشكال، لكن إذا كان النّقص في آخر السّطر فلا وجه إلى تخريجه إلى جهة الشّمال لقرب التّخريج من اللّحق وسرعة لحاق النّاظر به، ولأمننا من نقص بعده كما إذا كان في أوّل السّطر فلا وجه إلّا تخريجه لليمين لهذه العلّة وللعلّة الأولى، وذهب بعضهم إلى أن يمرّ عطفة خطّ التّخريج من موضع للنّقص داخل الكتاب حتّى يلحقه بأوّل حرف من اللّحق بالحاشية ليأتي الكلام والخطّ كالمتّصل، وهذا فيه بيان لكنّه تسخيم للكتاب وتسويد له لا سيّما إن كثرت الإلحاقات وَالنّقص وقد رأيته في بعض الأصول، وأمّا كلّ ما يكتب في الطّرر والحواشي من تنبيه أو تفسير أو اختلاف ضبط فلا يجب أن يخرج إليه، فإن ذلك يدخل اللّبس ويحسب من الأصل ولا يخرج إلّا لما هو من نفس الأصل، لكن ربّما جعل على الحرف المثبت بهذا التّخريج كالضّبّة أو التّصحيح ليدلّ عليه[33].

من خلا كلام القاضي عياض يتضح منهجه في علاج الخطأ أن يكون علاج ما سقط من الكتاب في الحواشي، وطريقته أن يخرج من موضع سقوطه من السطر خطا صاعدا ثم يحنيه بين السطرين إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق هكذا (Γ أو ٦)، ويكتب في الحاشية الكلام الساقط مقابلا للخط المنحني، ثم يكتب في آخره كلمة

(صح)، وبعضهم يكتب بعد (صح) (رجع) أو(أصل) أي: الكلمة التي تلي آخر الكلام الساقط حتى يعلم أن الكلام متصلا ومنتظما.

وفي هذا الصدد نشير إلى مسألة مهمة هل يكن للمحقق أن يصحح الخطأ أو يعالج ما سقط من المتن في النسخة الأم أم أنه يشير إلى الخطأ أو السقط وينبه عليه في الهامش؟

للمحققين في أمر التصويب وإكمال السقط اتجاهات ثلاثة يكن تلخيصها فيا يلي:

1- إطلاق العنان للمحقق في إجراء التصويبات والتصحيح وإكمال السقط في النسخة الأم، ثم يشير إلى نوع الخطأ أو السقط في الهامش.

2- إذا كانت النسخة الأم عالية كأن تكون النسخة بخط المؤلف أو مقروءة عليه أو عليها سماعات بخطه أو كتبت في حياته، أو كتبها أحد تلامذته في هذه الحالة لا يجوز للمحقق أن يتصرف في المتن بل يجب عليه أن يشير ما وجد من خطأ أو سقط في الهامش، أمل إذا كانت النسخة عادية ليست لها الشروط السابقة فإنه يجوز للمحقق أن يتصرف في المتن من التصحيح وإكمال السقط ويشير ذلك في الهامش.

3- لا يجوز للمحقق أن يتصرف في المتن مهما كانت نوع النسخة، والهامش يكون ملك المحقق في إجراء التصويبات[34].

من خلال هذه الاتجاهات نلاحظ أن القاضي عياض نحا منحى الاتجاه الثالث، وهو أن إصلاح الخطأ وعلاج السقط يكون في الحاشية، وهو ما ذهب إليه أيضا ابن الصلاح؛ حيث يقول: وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله، فالصّواب تركه، وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه، مع التّضبيب عليه، وبيان الصّواب خارجا في الحاشية، فإنّ ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة[35]. والله أعلم.

خامسا: علاج الزيادة

قال القاضي عياض: قال أصحابنا الحكّ همة وأجود الضّرب ألّا يطمس الحرف المضروب عليه بل بخطّ من فوقه خطا جيّدا بيّنا يدلّ على إبطاله ويقرأ من تحته ما خطّ عليه. وقال أيضا: سمعت شيخنا أبا بحر سفيان بن العاصي الأسديّ يحكي عن بعض شيوخه أنّه كان يقول: كان الشّيوخ يكرهون حضور السُّكَيْنِ مجلس السماع حتّى لا يبشر شيء لأنّ ما يُشْرُ منه قد يصحّ من رواية أخرى وقد يسمع الكتاب مرّة أخرى على شيخ آخر يكون ما بشر وحكّ من رواية هذا صحيحا في رواية الآخر فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بشره وهو إذا خطّ عليه وأوقفه من رواية الأوّل وصحّ عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحّته. وقال أيضا: واختلفت اختيارات الضّابطين في الضّرب فأكثرهم على ما تقدّم من مدّ الخطّ عليه لكن يكون هذا الخطّ مختلطا بالكلمات المضروب عليها وهو الذي يسمّى الضّرب والشّقّ، ومنهم من لا يخلطه ويثبته فوقه لكنّه يعطف طرف الخطّ على أوّل المبطل وآخره ليميزه من غيره، ومنهم من يستقبح هذا ويراه تسويدا وتطليسا في الكتاب بل يحوق على الكلام المضروب عليه بنصف دائرة وكذلك في آخره، وإن كثر فربّما فعل ذلك في أوّل كل سطر وآخر من المضروب عليه للبيان وربّما اكتفى بالتّحوِيق على أوّل الكلام وآخره وربّما كتب عليه لا في أوله و (إلى) في آخره ومثل هذا يصلح فيما صحّ

في بعض الرّوايات وسقط من بعض حديث أو من كلام وقد يكتفي بمثل هذا بعلامة من ثبتت له فقط أو بإثبات لا وإلى فقط وأمّا ما هو خطأ محض فالتّحويق التّام عليه أوحكّه أولى. وقال أيضا: ومن الأشياخ المحسنين لكتبهم من يستقبح فيها الضّرب والتّحويق ويكتفي بدائرة صغيرة أوّل الزّيادة وآخرها ويسمّيها صفرا كما يسمّيها أهل الحساب، ومعناها خلوّ موضعها عندهم عن عدد كذلك تشعر هنا بخلوّ ما بينهما عن صحّة. وقال أيضا: وأرى أنا إن كان الحرف تكرّر في أوّل سطر مرّتين أن يضرب على الثّاني لئلّا يطمس أوّل السّطر ويسخم، وإن كان تكرر في آخر سطر وأوّل الّذي بعده فليضرب على الأوّل الّذي في آخر السّطر، وإن كانا جميعا في آخر سطر فليضرب على الأوّل أيضا؛ لأنّ هذا كلّه من سلامة أوائل السّطور وأواخرها أحسن في الكتاب وأجمل له إلّا إذا اتّفق آخر سطر وأوّل آخر فمراعاة الأوّل من السّطر أولى وهذا عندي إذا تساوت الكلمات في المنازل، فأمّا إن كان مثل المضاف والمضاف إليه فتكرّر أحدهما فينبغي ألّا يفصل بينهما في الخطّ ويضرب بعد على المتكرّر من ذلك كان أوّلا أو آخرا، وكذلك الصّفة مع الموصوف وشبه هذا فمراعاة هذا مضطرّ للفهم، وربّما أدخل الفصل بينهما بالضّرب والاتّصال إشكالا وتوقّفا فمراعاة المعاني، والاحتياط لها أولى من مراعاة تحسين الصّورة في الخطّ[36].

من خلال كلام القاضي عياض يتبين منهجه في علاج الزيادة؛ حيث إذا وقع في المتن زيادة، تخيروا فيه بين ثلاثة أمور:

أولا: السلخ وهو كشط الورق بسكين ونحوها.

ثانيا: المحو، وهو الإزالة بغير سلخ إن أمكن، وهو عندهم أولى من الكشط.

ثالثا: الضرب عليه، وهو أجود عندهم من الكشط والمحو، لاسيما في كتب الحديث، وفي كيفية الضرب خمسة أقوال:

1-أن يصل بالحروف المضروب عليها، ويخلط بها خطا ممتدا.

2-أن يكون الخط فوق الحروف منفصلا عنها، منعطفا طرفاه على أول المبطل وآخره، كالباء المقلوبة. ومثاله هكذا:

3-أن يكتب لفظة:(لا)، أو لفظة (من) فوق أوله، ولفظة: (إلى) فوق آخره .ومعناه من هنا محذوف إلى هنا.

4- أن يكتب في أول الكلام المبطل وفي آخره نصف دائرة، ومثاله هكذا٦..... ٢

5- أن يكون في أول المُبْطل وفي آخره صفرا، وهو دائرة صغيرة، وهذا الصفر هو علامة النقطة في المخطوطات القديمة[37].

سادسا: تقييد الحروف المهملة وضبطها

قال القاضي عياض: وكما نأمره بنقط ما ينقط للبيان، كذلك نأمره بتبيين المهمل، يجعل علامة الإهمال تحته، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة، وكذلك تحت العين عينا صغيرة، وكذلك الصاد الطاء والدال والراء، وهو عمل

بعض أهل المشرق والأندلس ومنهم من يقتصر على مثال النّبرة تحت الحروف المهملة، ومنهم من يقلب النّقط في المهملات فيجعله أسفل علامة لإهماله، ومن أهل المشرق من يعلّم على الحروف المهملة بخطّ صغير فوقه شبه نصف النّبرة[38].

من خلال كلام القاضي عياض يتبين أن منهجه في تقييد الحروف المهملة وضبطها أن كثيرا من الحروف العربية تشتبه في الصورة وتختلف في النطق لاختلاف إعجامها أو إهمالها، فالباء مثلا تتحد صورتها مع التاء والثاء و تختلف معها في النطق، ولإزالة اللبس بين الحروف المهملة والمعجمة وضع القاضي عياض علامات تدل على الحروف المهملة، فجعل تحت الحاء حاء صغيرة حتى تختلف عن الجيم والخاء، وتحت العين عينا صغيرة، حتى تختلف عن الغين وكذلك الصاد الطاء حتى تختلفا عن الظاء والضاد، وهكذا، وهذا عمل بعض أهل المشرق والأندلس، ومنهم من يقلب النقط التي فوق المعجمات في المهملات من أسفلها، فيجعلون تحت السين المهملة ثلاث نقط حتى لا تلتبس بالشين، وتحت العين المهملة نقطة حتى تعلم أنها ليست غينا، ويستثنون من ذلك الحاء المهملة لئلا تلتبس بالجيم، ومنهم من يجعل علامة الإهمال فوق الحرف المهمل بخطّ صغير شبه نصف النّبرة؛ أي: كعلامة الظفر مضجعة على قفاها س[39].

الخاتمة: من خلال البحث في كتابه الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع نستخلص منهج القاضي عياض، والذي يمكننا أن نضعه في البنود التالية:

1- صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وذلك من خلال صحة عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه؛ لهذا نجد القاضي عياض وضع ضوابط في نقل الرواية **أولها:** السماع من لفظ الشيخ، **ثانيها:** القراءة عليه، **ثالثها:** المناولة، **رابعها:** الكتابة، **خامسها:** الإجازة، **سادسها:** الإعلام للطالب بأن هذه الكتب روايته، **سابعها:** وصيته بكتبه له، **ثامنها:** الوقوف على خط الراوي فقط.

2- مقابلة النسخ بعضها ببعض، وهذا من أجل معرفة أوجه التماثل أو الاختلاف، حتى يتسن للمحقق استدراك السقط والتحريف والتصحيف والأخطاء اللغوية والإملائية والصرفية.

3- إصلاح الخطأ وضبط الألفاظ المشكلة، حيث يُشكَل فيما يُشْكِلُ وَيُشْتَبَه، لذلك نجد القاضي عياض جعل علامة (صح) صغيرة عند الكلام الذي صح رواية ومعنى، وما أشكل عليه و لم يظهر له وجهه يمد عليه خطا أوله مثل الصاد ولا يلزق بالكلمة المعلّم عليها، كيلا يظن ضربا، وكأنه صاد، وصورته (صـــ)، ويسمى التمريض أو التضبيب.

4- علاج السقط في الحاشية حيث يخرج من موضع سقوطه من السطر خطا صاعدا ثم يحني بين السطرين إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق هكذا (Γ أو ٦)، ويكتب في الحاشية الكلام الساقط مقابلا للخط المنحني، ثم يكتب في آخره كلمة (صح)، وبعضهم يكتب بعد (صح) (رجع) أو(أصل) أي: الكلمة التي تلي آخر الكلام الساقط حتى يعلم أن الكلام متصلا ومنتظما.

5- علاج الزيادة، ويكون بإحدى الطرق السلخ أو المحو، أو الضرب.

6- تقييد الحروف المهملة وضبطها، وذلك بجعل علامة الإهمال تحته، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة، وكذلك تحت العين عينا صغيرة، وكذلك الصاد الطاء والدال والراء، وهكذا. والله أعلم.

الهوامش:

1- عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط4: 1977م، ص41.

2- عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، ط1: 1970م، ص 161.

3- المصادر التي ترجمت له: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، المكتبة العنصرية- بيروت، ط1: 1424هـ، 363/2-364. شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، ط: 1900م، 483/3-485. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1: 2003م، 860/11. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1: 1998م، 67/4-69. إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر- القاهرة، (د.ت.ط)، 46/2-51. شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، أبو العباس المقري التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق: مصطفى السقا (المدرس بجامعة فؤاد الأول) - إبراهيم الإبياري (المدرس بالمدارس الأميرية) - عبد العظيم شلبي (المدرس بالمدارس الأميرية)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، ط: 1939م،

4- جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 363/2. شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 483/3.

5- إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، 46/2.

6- شمس الدين بن قَايْماز الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، 860/11.

7- ابن بشكوال، الصلة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري- القاهرة، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط1: 1989م، ص660.

8- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تذكرة الحفاظ، 67/4.

9- إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، 47/2.

10- ابن بشكوال، الصلة، ص661.

11- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تذكرة الحفاظ، 69/4.

12- إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، 47/2.

13- شمس الدين بن قَايْماز الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، 860/11

14- المصدر السابق، 48/2-50.

15- الحسن أبو محمد بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر- بيروت، ط3: 1404ه، ص209.

16– أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، انظر: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي– بيروت، 15/1.

17– يوسف أبو عمر بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ط: 1387هـ، 57/1.

18– أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط1: 2003م، 84/1.

19– نور الدين محمد عتر الحلبي، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر– بيروت، ط3: 1997م، ص345.

20– المناولة: أرفعها أن يدفع الشّيخ كتابه الّذي رواه أو نسخة منه وقد صحّحها أو أحاديث من حديثه وقد انتخبها وكتبها بخطّه أو كتبت عنه فعرفها فيقول للطّالب هذه رواياتي فاروها عني ويدفعها إليه أو يقول له خذها فانسخها وقابل بها ثمّ اصرفها إليّ وقد أجزت لك أن تحدّث بها عني أو اروها عني أو يأتيه الطّالب بنسخة صحيحة من رواية الشّيخ أو بجزء من حديثه فيقف عليه الشّيخ ويعرفه ويحقّق جميعه وصحّته ويجيزه له. انظر: القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية تقييد السماع، مصدر سابق، ص79.

21– المصدر نفسه، ص68.

22– إيداع خالد الطباع، منهج تحقيق المخطوطات، ومعه كتاب شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام لابن وحشية النبطي، دار الفكر–بيروت، ط1: 2003م، ص26–27، بتصرف.

23– محمد بن عبد الرحيم، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تعليق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1: 1993م، 166/2.

24– القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية تقييد السماع، مصدر سابق، ص 161 .

25– المصدر نفسه، ص159.

26– المصدر نفسه، ص189.

27– المصدر نفسه، ص156–157.

28– المصدر نفسه، ص161.

29– عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1: 2002م، ص306.

30– القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية تقييد السماع، مصدر سابق، ص54.

31– المصدر نفسه، ص55.

32– المصدر نفسه، ص55.

33– المصدر نفسه، ص 162–164.

34– إيداع خالد الطباع، منهج تحقيق المخطوطات، ومعه كتاب شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام لابن وحشية النبطي، ص65–66، بتصرف.

35 عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، مصدر سابق، ص219.

36– القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية تقييد السماع، مصدر سابق، ص170-172.

37– رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط1: 1985م، ص 37.

38– المصدر السابق، ص157.

39– الصادق عبد الرحمان الغرياني، تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، منشورات الفاتح للجامعات، 1989م، ص54 .

محمود مصري، تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج: 49، ج: 1، 2، ربيع الآخر – شوال1426هـ/ مايو- نوفمبر 2005م، معهد المخطوطات العربية- القاهرة، ص50 .

المصادر والمراجع:

1– أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط1: 2003م.

2- إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر- القاهرة، (د.ت.ط).

3- ابن بشكوال، الصلة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري- القاهرة، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط1: 1989م.

4- إيداع خالد الطباع، منهج تحقيق المخطوطات، ومعه كتاب شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام لابن وحشية النبطي، دار الفكر-بيروت، ط1: 2003م.

5- جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، المكتبة العنصرية- بيروت، ط1: 1424هـ.

6- الحسن أبو محمد بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر- بيروت، ط3: 1404ه.

7- رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط1: 1985م.

8- شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، ط: 1900م.

9- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1: 2003م.

10- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1: 1998م.

11- شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، أبو العباس المقري التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق: مصطفى السقا (المدرس بجامعة فؤاد الأول) – إبراهيم الإبياري (المدرس بالمدارس الأميرية) – عبد العظيم شلبي (المدرس بالمدارس الأميرية)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، ط: 1939م.

12- الصادق عبد الرحمان الغرياني، تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، منشورات الفاتح للجامعات، 1989م.

13- عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط4: 1977م.

14- عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1: 2002م.

15- عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، ط1: 1970م.

16- محمد بن عبد الرحيم، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تعليق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1: 1993م.

17- محمود مصري، تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج: 49، ج: 1، 2، ربيع الآخر – شوال1426هـ/ مايو- نوفمبر 2005م، معهد المخطوطات العربية- القاهرة.

18- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (د.ت.ط).

19- نور الدين محمد عتر الحلبي، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر– بيروت، ط3: 1997م.

20- يوسف أبو عمر بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ط: 1387هـ.